

MC²OM

MEDITERRANEAN CITY-TO-CITY MIGRATION

مشروع الهجرة بين المدن المتوسطية
حوار، معرفة، عمل

التحديات والفرص الحضرية في المنطقة المتوسطية
توصيات للسياسات العامة

من تنفيذ



شريك متنسب



مقدمة

ترتكز هذه التوصيات على مسودة التوصيات المتفق عليها في مؤتمر منتصف المدة للمشروع الذي انعقد في طنجة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، فضلاً عن الإعلانات والالتزامات الحالية ذات الصلة، على غرار إعلان نيويورك، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والخطة الحضرية الجديدة، وإعلانات منتدى رؤساء البلديات ذات الصلة^١.

تم اعتماد هذه التوصيات في المؤتمر الرفيع المستوى للمشروع في بيروت يومي ٧ و٨ تشرين الثاني/نوفمبر، مما سيشكل الأساس لتطبيق مرحلة المتابعة، بحيث يكون المشروع نقطة مرجعية وخارطة طريق للبهني قدماً بتحسين دمج المهاجرين وتعزيز التنمية الحضرية.

تعتبر الهجرة، واللجوء، والتوسع الحضري من السمات الأساسية للواقع المحلي. فلا يخفى على أحد أن المدن مساحة يجتمع فيها الأشخاص للعيش، والعمل، وإيجاد الفرص. في هذا الإطار، ونتيجة تزايد معدلات التوسع الحضري وتدفعات الهجرة عالمياً، أصبحت المدن محوراً للتنوع والابتكار، محولة بالتالي الحكومات المحلية إلى أصحاب مصلحة أساسيين في المشهد العالمي.

صحيح أن الحكومات الوطنية تدير مسألة الهجرة بشكل أساسي، إلا أن السلطات المحلية تنظم الواقع اليومي لاستيعاب الوافدين الجدد اجتماعياً واقتصادياً، وتنظيم علاقاتهم وطريقة تفاعلهم مع المجتمع المضيف. ومع أن هذا التنوع المتزايد وهذه التغييرات الديموغرافية التي أحدثتها الهجرة حافلة بالفرص، إلا أنها حملت معها أيضاً سلسلة من التحديات بالنسبة للحكومات؛ ومنها اصطدام الحكومات المحلية، في أغلب الأحيان، بمجموعة من القيود، عند محاولة تأمين الوصول المتساوي إلى الحقوق والخدمات الأساسية للجميع، بمن فيهم المهاجرون واللاجئون. وقد تفاقمت هذه القيود في المنطقة المتوسطة بفعل الواقع المعقد لتدفعات الهجرة المختلطة، ومحدودية دور سلطات المدينة ومواردها، مما حدّ من إمكانية الاستفادة قدر المستطاع من التنوع ودمج السكان بطريقة فعالة.

في هذا الإطار، حدّد مشروع الهجرة بين المدن المتوسطة أن الحاجة تدعو إلى تحسين آليات الحوكمة المتعددة المستويات، من أجل توطيد الحوار بين الدوائر الحكومية وتحسين مستوى دمج المهاجرين.

استناداً إلى ذلك، وبناءً على النتائج الأساسية التي خلّص إليها المشروع، تهدف هذه التوصيات السياسة العامة إلى سدّ الفجوة بين الفرص والتحديات المحتملة التي ينطوي عليها التنوع، وتحديدًا من حيث الوصول إلى الحقوق والخدمات، وكيفية إدارة الهجرة.

١ إعلان نيويورك بشأن المهاجرين واللاجئين (٢٠١٦) وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن طرائق إجراء المفاوضات الحكومية الدولية من أجل اتفاق عالمي للهجرة الآمنة والقانونية والمنظمة (نيسان/أبريل ٢٠١٧)، وإعلانات منتدى رؤساء البلديات من برشلونة (٢٠١٤)، وكيوتو (٢٠١٥)، وكيوتو سيتي (٢٠١٦)، وبرلين (٢٠١٧)، فضلاً عن نتائج المبادرة المشتركة بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمفوضية الأوروبية حول النهج المناطقي لدمج المهاجرين (٢٠١٧).

التوصيات

الفرضيات الأساسية

- ١. إنّ سياسات الهجرة واللجوء وجميع الجوانب الإدارية المرتبطة بالهجرة ذات آثاره محلية وتعتبر واحدة من ضمن الاختصاصات الأساسية الملقاة على عاتق للدولة، وحيث أنّ المدن لا تمتلك سلطة القرار بالأشخاص الوافدين للإقامة فيها أو ظروف إقامتهم، فإنّ الإدارات المحليّة هي التي تقف في خط المواجهة وتقوم بتقديم الخدمات للمهاجرين التي يستوطن فيها أغلبية المهاجرين واللاجئين. بعد ذلك، يتعيّن على الحكومات الوطنية أن تقوم بمعالجة هذا الواقع من خلال إدراج البعد المحلي للهجرة ضمن سياساتها وبرامجها.
- ٢. تُعتبر المدن لاعباً أساسياً في مجال الهجرة واللجوء. وقد أثبتت مدنٌ كثيرةٌ أنها ملتزمة بدمج المهاجرين واللاجئين. من هنا، كي تؤدي السياسات إلى التغيير المنشود، يجب إشراك السلطات المحلية في صياغة السياسات المتعلقة بالهجرة وتطبيقها، من خلال أطر حوكمة متعدّدة المستويات.
- يجب صياغة سياسات الهجرة وتطبيقها على أساس الأدلة المتوافرة ومدى الإلمام بالوضع على الأرض. في هذا المنظور، يعتبر إشراك رابطات السلطات المحلية أساسياً في عملية صنع السياسات.

توصيات للمنظّمات الدولية والمنصّات العالمية

- ٣. تلتزم المدن بضمان وصول الجميع إلى الحقوق. ومع أنّ الحاجة قد تدعو إلى اعتماد بعض التدابير المحدّدة التي تستهدف المهاجرين وملتزمي اللجوء واللاجئين من أجل دمجهم بشكلٍ أفضل، يفترض بناء المجتمعات المتماسكة تصميم سياسات دمجٍ لجميع لسكان المقيمين في المدينة.
- ٤. يُعتبر التنوّع مصدر دعمٍ لرأس المال الاجتماعي والتنمية الاقتصادية. فإذا ما تمّ التعامل معه بطريقة فعّالة، يمكن للمدن أن تستفيد من تنوّع سكّانها لتعزيز عملية التحوّل الاجتماعي، والابتكار، والتنمية المحلية، ناهيك عن تأمين الازدهار على المدى الطويل.
- يجب تعزيز التعاون والحوار بين المدن على صعيد عالمي من خلال الشبكات البلدية، والمشاريع المشتركة بين المدن، والحوارات بين الأقران، بحيث تكون أدوات لتبادل المعارف والإرشاد وبناء القدرات والمؤسسات.
- إعداد برامج عالمية وإقليمية مشتركة حول المهاجرين واللاجئين والمدن، مع التركيز بشكلٍ خاص على السلطات المحلية، وتطوير السياسة الحضرية وسياسة الإسكان، وحقوق الإنسان. ويجب أيضاً تطوير الأدوات المعيارية المشتركة ونماذج بناء القدرات والعمليات الميدانية.

مساهمة السلطات المحلية

- دعم تدريب الموظفين البلديين على المسائل المتعلقة بالتنوع والتمييز لتمكين المدينة من توفير خدمات داخجة وغير تمييزية.

الوصول إلى التعليم

- توفير دروس لتعليم اللغة المحلية وتوجيهات اجتماعية وثقافية لمساعدة المهاجرين على الشعور وكأنهم جزء من المجتمع المضيف، والمساهمة بالتالي في نجاحهم الشخصي والمهني (من حيث سوق العمل أو أدائهم المدرسي).

- إعداد أنشطة ترفيهية تربوية لتحسين المهارات والتفاعل الثقافي، وتعزيز إنجازاتهم المدرسية في نهاية الأمر.

- توفير برامج توجيه لمرحلة التعليم ما بعد الإلزامي أو مرجعيات إيجابية للنجاح الأكاديمي، للتخفيف من خطر إقصاء المهاجرين واللاجئين الشباب اجتماعياً.

الوصول إلى الصحة

- حماية نظام الرعاية الاجتماعية والصحة العامة للأفراد من خلال تسهيل وصول الجميع إلى خدمات الصحة الأساسية، بمن فيهم المهاجرون واللاجئون. في هذا الإطار، من الضروري تعميم مراعاة المنظور الاجتماعي ومكافحة التمييز.

- مساعدة المستشفيات والمؤسسات الصحية على توفير خدمات أفضل للوافدين الجدد والأشخاص المتنقلين، من خلال تقديم المعلومات المتعلقة بالصحة، فضلاً عن التوصيات والمعارف عن أمراض محددة وطرق علاجها، بما في ذلك بروتوكولات اللقاحات.

تسعى السلطات المحلية إلى جاهدة إلى ضمان رفاه مجتمعاتها المحلية و ذلك من خلال اتباع سياسات عامة شاملة موجهة إلى جميع السكان. ونتيجة لذلك وعلى الرغم من أن العديد من الخدمات المتصلة بدمج المهاجرين واللاجئين ليست ضمن اختصاصها، فإن لتلك السلطات المحلية دوراً تنسيقياً هاماً تضطلع به في أراضيها في سياق دمج المهاجرين واللاجئين.

توفير أدوات للترحيب بالوافدين الجدد

- تصميم تدابير خاصة تتعلق بالترحيب بالوافدين الجدد لضمان دمجهم في المدينة المضيفة.

- من الأدوات الخاصة بالوافدين للمرة الأولى إنشاء نقاط خدمات شاملة أو رزمات ترحيبية بلغات مختلفة لتأمين معلومات عن كيفية الاستفادة من الخدمات المتعلقة بالصحة، والسكن، والتعليم، فضلاً عن توجيهات توضّح كيفية استخدام المواصلات العامة، أو شراء المنتجات الأساسية، أو الحصول على المساعدة في حالات الطوارئ، وكيفية المشاركة في الحياة اليومية والسياسية للمدينة، أو معلومات عن أبرز الأطر القانونية في البلد المضيف التي تهّم الوافدين الجدد (في ما يتعلق بحماية الطفل، وحقوق المواطنين وواجباتهم).

- ضمان مشاركة المترجمين والوسطاء الثقافيين، وجمعيات المهاجرين المحلية، مما يمكن أن يساهم في نجاح عملية الوصول والتأقلم.

التنظيم المُدني والوصول إلى السكن اللائق

- دعم عملية دمج المهاجرين واللاجئين في المدينة من خلال التنظيم المدني التشاركي وحظر التمييز على أساس الجنسية، أو العرق، أو الإثنية، أو الدين عند الاستفادة من السكن اللائق، وضمان تطبيق المعايير وقوانين البناء على جميع الشرائح السكانية.

- التعمق في حلول مبتكرة وأكثر استدامة لتمويل المساكن وتطويرها، والاستثمار في فرص التمويل من خلال توفير الموارد الإضافية المطلوبة لتسهيل وصول المهاجرين واللاجئين إلى السكن اللائق.

- تعزيز التنظيم المدني المحلي المساند للأحياء المختلطة، ذات الموقع المناسب، التي تأخذ في الاعتبار أيضاً احتياجات السكان المهاجرين واللاجئين من خلال عمليات تصميم تشاركية.

الوصول إلى سوق العمل، وريادة المشاريع، والتدريب المهني

- تعزيز اقتصاد متنوع ودعم فرص عمل جديدة تُشرك رواد المشاريع المحليين، ودعم القطاعات الاقتصادية المبتكرة، والتدريب المهني بصفقتها أدوات فعالة لتعزيز الوصول إلى فرص العمل.

- تسهيل الحوار مع النقابات العمالية والكيانات الاجتماعية، والمساهمة بالتالي في مراقبة سوق العمل بطريقة مناسبة وتجنّب التدابير الاستغلالية بحق المهاجرين.

- تسهيل الاعتراف بالمؤهلات والمهارات للسماح بدمج الوافدين الجدد في سوق العمل، وتقديم مهارات وفرص جديدة إلى الاقتصادات المحلية.

تأمين المشاركة الاجتماعية والسياسية

- تمكين المهاجرين واللاجئين من المشاركة في السياسات والإجراءات المحلية، من خلال إشراكهم في عمليات استشارية وهيئات عامة، أو إنشاء منتديات للمهاجرين لمعالجة المسائل المتعلقة بالمشاركة في عمليات التخطيط التشاركي المُدني. فن شأن ذلك أن يعالج مشكلة الحرمان من الحقوق التي تشكو منها هذه المجموعات.

- تسهيل دمج الوافدين الجدد في العمل الجمعي في المدينة (من خلال جمعيات الأحياء السكانية، والرابطات التجارية، وجمعيات أولياء الأمور). أثبت هذا الأمر فعاليته في بناء مجتمعات متنوعة وداعمة

- تشجيع الحوار ما بين الثقافات والأديان، والتعاون بين مختلف الجماعات الثقافية والدينية كطريقة لإيجاد ظروف مؤاتية لتفاهم متبادل أفضل.

الحماية من التمييز

- تدريب الموظفين المحليين، ونشر التوعية، ووضع التدابير اللازمة لمكافحة خطاب الكراهية بغية تخفيف حالات التمييز إلى حدّها الأدنى.

الحوكمة والتعاون بين أصحاب مصلحة متعددين

- يعتبر التعاون مع القطاع الخاص خطوةً ضروريةً لتسهيل وصول المهاجرين والمجموعات الضعيفة إلى سوق العمل، بحيث لا يكون هذا القطاع جهةً توفّر فرص العمل فحسب بل شريكاً ملتزماً بتوفير التدريب المهني واللغوي لليد العاملة أيضاً.
- تتطلّب تدابير الدمج والسياسات الداعمة الفعالة تطبيق آليات حوكمة تجمع بين أصحاب مصلحة متعددين. فتدعو الحاجة إلى الاستعانة بمنظمات المجتمع المدني لتوفير الدعم من أجل الوصول إلى الخدمات العامة. ويعتبر دورها أساسياً أيضاً في مساعدة المجتمعات المحلية على فهم التنوع من دون توترات واكتشاف القيم المشتركة.

المضيّ قدماً

- سيوفّر مشروع الهجرة بين المدن المتوسطة الدعم لتطبيق التوصيات المذكورة أعلاه. وسيتمّ ذلك من خلال:
 - تعزيز دور المدن كوكيل موثوق به يعمل على دمج المهاجرين واللاجئين من خلال تمكين الحكومات المحلية، حتى في البيئة الشديدة المركزية، لتعزيز المساواة والسماح بالوصول إلى الخدمات الأساسية.
 - دعم إنشاء أسس التعاون بين الإدارات والحكومة المتعددة المستويات لتأمين اتّساق السياسات وإدارة الهجرة واللجوء بشكلٍ أفضل من خلال نهج قائم على الحقوق.
 - المساعدة في توطيد التنسيق مع أصحاب الشأن المحليين في مجال الهجرة واللجوء، بما في ذلك التعاون مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وجاليات المعتربين.
 - تبادل الممارسات المحلية والخبرات والمهارات.
 - تطوير مجموعات المعارف والبيانات التي تمّ تجميعها بشأن أطر الهجرة المحلية لتوفير قاعدة أدلة متينة للإجراءات المحلية المقبلة.
 - دعم واختبار الإجراءات التي يمكن أن تحفّز على إجراء التغييرات المؤسسية والتغييرات في السياسات في المحيط الحضري.
 - تطوير أداة لمراقبة وتقييم عملية تطبيق هذه التوصيات. وسيتمّ إصدار تقرير ضمن إطار المشروع خلال سنتين لقياس مدى التقدّم الحاصل على مستوى التطبيق.

معلومات أساسية

يهدف مشروع الهجرة بين المدن المتوسطة إلى المساهمة في تحسين حوكمة الهجرة على مستوى المدن. ويشرف على تطبيق المشروع اتحادُ بقيادة المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، يضم أيضاً منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، ومفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين كشريك مساعد، ضمن إطار الحوار حول هجرة العبور المتوسطة.

شمل المشروع مدناً عدّة هي عمّان، بيروت، لشبونة، ليون، مدريد، طنجة، تورينو، تونس وفيينا. وقد تعمّق في الإطار المحلي لكلّ مدينة من خلال إنتاج ملفات عن الهجرة وأوراق للأولويات في كلّ مدينة، حظيت بموافقة السلطات وأصحاب الشأن فيها. فضلاً عن ذلك، اعتمد نهجاً إقليمياً لمعالجة المسائل ذات الأهمية، من خلال أحداث تناولت مواضيع تهمّ السلطات المحلية، مثل: التماسك الاجتماعي والحوار بين الثقافات والأديان، التوظيف وريادة الأعمال، حقوق الإنسان والوصول إلى الخدمات العامة، استضافة اللاجئين، التنظيم المدني والإسكان، التعليم، والتنسيق بين المؤسسات.

بالإضافة إلى ذلك، وفرّ المشروع فرصةً لتسليط الضوء على الجهود التي بذلتها السلطات المحلية، بالرغم من العوائق التي واجهتها، بغية التوصل إلى حلولٍ مبتكرة من أجل معالجة أوجه القصور والثغرات في مجال السياسات.

وبفضل إمكانية تبادل الخبرات والتعلّم من الأقران، استفادت مدن المشروع من فرصةٍ فريدة من نوعها لمواجهة تحدياتٍ متشابهة. فرغم الفوارق الظاهرة بين المدن المتوسطة، تمكّن المشروع من توفير إطار عام للمشاركة في الحوار والتعاون بين المدن بهدف تحسين قدراتها على تعزيز دمج المهاجرين.


تهدف هذه التوصيات المتعلقة بالسياسات إلى جمع النتائج والمعارف المحصّلة من المشروع، وتحليلها، وتلخيصها.

جديرٌ بالذكر أنّ التوصيات صيغت على أساس العمل الذي أعدته الخبيرة جيما بينول خيمينيز من مؤسّسة «INSTRATEGIES»، بمساهمةٍ من محصّلات مشروع الهجرة بين المدن المتوسطة، وشركائه، وشبّكته.

بتويل مشترك من الاتحاد الاوروبي



بتويل مشترك من

 Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra

Swiss Agency for Development
and Cooperation SDC